العرب
السبت 2020/02/08
السنة 42 العدد 11611

اتهامات متزايدة لأردوغان بمحاولة إنشاء أجهزة موازية للأمن التركي

حزب العدالة والتنمية يقترح منح صلاحيات أوسع لحراس المدن

قوات الأمن الرسمية تُركت جانبا

أعاد مشروع قانون تقدم به حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى البرلمان التركي بشأن منح صلاحيات أوسع لحراس المدن السجال مجددا إلى الواجهة حول الواقع الحقوقي والأخطار التي تُحدق بالديمقراطية والتي يقف وراءها الحزب الإسلامي الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان.

أنقرة – اتهم مسؤول بارز في المعارضة التركية حكومة بلاده بـ"تنفيذ ممارسات شمولية تحت غطاء أمني" بعد تقديم حزب العدالة والتنمية الحاكم، والذي يقوده الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مشروع قانون للبرلمان يقضي بتسليح حراس المدن والأسواق الرئيسية في الليل مع منحهم صلاحيات توازي التي يتمتع بها عناصر الشرطة.

يعزز مشروع القانون الهادف لتوسيع صلاحيات حراس المدن مخاوف المعارضة من استمرار تدهور الوضع الحقوقي في تركيا

وقال سيزاي تميلي، النائب في البرلمان التركي والرئيس المشترك لحزب "الشعوب الديمقراطي" المعارض لأردوغان إن "حكومة العدالة والتنمية تقوم بتنفيذ ممارسات شمولية تحت غطاء الأمن منذ فترة طويلة وقد بلغ عدد قوات الشرطة في تركيا رقما قياسيا هو الأعلى على مستوى العالم، وبالتالي يؤكد هذا الأمر وجود حرب غير معلنة ضد المجتمع التركي".

وأضاف المسؤول التركي في تصريحات الجمعة أن "سياسات حزب العدالة والتنمية الإسلامي تخلق أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة في البلاد، وعوضا عن حلّها بالديمقراطية تسعى الحكومة التركية إلى تجنيد ميليشيات مسلّحة في الوظائف العامة تحت مسمّى حراس المدن لضمان سلامتها، وهذه السياسات لن تحلّ الأزمات التي تعاني منها تركيا، بل على العكس من ذلك، ستضيف مشاكل جديدة إلى أزماتها الحالية". وبحسب تميلي فإن مشروع القانون، الذي لم ينجح الحزب الحاكم حتى الآن سوى في تمرير بعض بنوده عبر البرلمان، "يهدف بوضوح لوضع المجتمع التركي تحت ضغوط جديدة وكذلك لإسكات خصوم الحكومة ومعارضيها بالقوة"

ورأى أن "وجود هؤلاء الحرّاس مع صلاحيات واسعة ممنوحة لهم، سيؤدي لعسكرة المجتمع وقمع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان، لذلك فإننا في حزب الشعوب الديمقراطي نعارض وجودهم، وتركيا تحتاج المزيد من الحريات والديمقراطية، لا للمزيد من قوات الشرطة أو الحرّاس".

ووفق تميلي، فإنّ كلاً من الحزب الذي يقوده وحزب "الشعب الجمهوري" المعارض مع حزب "الخير" يرفضون مشروع هذا المقترح باعتباره "يضعف حقوق الإنسان وسيادة القانون في تركيا"، في حين يدافع عنه الحزب الحاكم وحليفه حزب "الحركة القومية".

وتابع أن "أردوغان أوضح مؤخراً حاجته لقوات إضافية لأسباب أمنية، لكن الجميع هنا، في تركيا باستثناء أردوغان يؤكدون عدم الحاجة لتلك القوات، لأن البلاد أصلا، لا تعاني من مشاكل أمنية، بل تفتقر للديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير، لكن رغم ذلك يرفض أردوغان هذه الأساسيات ويسعى للحصول على قوات إضافية".

كما أضاف النائب المعارض أن "أردوغان سيقوم بتجنيد وتسليح أتباعه الذين ليس لديهم في الواقع أيّ مزايا أو متطلبات قانونية ليكونوا حرّاساً، ولهذا سنستمر في معارضة هذا المشروع الذي يزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وسنواصل دفاعنا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة في تركيا".

وتأتي هذه المستجدات في وقت يواصل فيه حزب العدالة والتنمية ضغطه لاستبعاد المعارضين حيث شنت قوات الأمن حملات واسعة شملت رؤساء بلديات معروفين بتأييدهم للأكراد. وتقوم السلطات التركية بسجن هؤلاء المعارضين واستبدالهم بآخرين من حزب أردوغان والذين فشلوا في الوصول لهذه المناصب من خلال الانتخابات.

وتُشير العديد من التقارير التركية إلى أن حراس المدن يتواجدون في المناطق التي يسعى الأكراد لإحكام قبضتهم عليها.

ونوهت تقارير إعلامية تركية في العام 2018 بأن السلطات التركية التي هي بيد حزب العدالة والتنمية الإسلامي عمدت إلى نشر هؤلاء الحراس في المدن التي قد تنجح فيها المعارضة في استمالة الناخبين.

ونشر موقع "أحوال تركية" العديد من التقارير التي أكدت أن نشر هؤلاء الرجال حال دون ذهاب المعارضين إلى الانتخاب وهو ما صب في مصلحة أردوغان الذي خرج منتصرا بالفعل من الانتخابات.

وكان أردوغان قد دفع بإصلاحات سياسية عززت موقعه ولاقت انتقادات واسعة من المعارضة التي رأت أنها ستقوض الديمقراطية في أنقرة.

ويعزز المشروع الذي قدمه حزب العدالة والتنمية إلى البرلمان، والذي يهدف لمنح صلاحيات أوسع لحراس الليل، مخاوف المعارضة من استمرار تدهور الوضع الحقوقي في البلاد.

المدير السابق لمنظمة التجارة متفائل بالمفاوضات البريطانية الأوروبية

بروكسل – دخلت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع مرحلة مفاوضات شاقة للتوصل إلى اتفاق تجاري شامل بين الطرفين بعد إتمام بريكست ومرحلته الانتقالية.

ورغم الصعوبات التي تبدو طاغية على المشهد الحالي للمفاوضات إلا أن المدير السابق لمنظمة التجارة العالمية باسكال لامي يقول إنه يمكن للطرفين إيجاد "طريقة للتفاهم".

وفي تصريحات صحافية له الجمعة شبه باسكال لامي هذه المفاوضات بـ"سباق قوارب طويل".

وقد لفت لامي إلى أنه يتشكك كثيرا في فوز البريطانيين في السباق، خاصة في نظام رأسمالي وسوق معولمة لا تزال الاقتصادات الكبيرة تلعب فيها دورا مهما.

ولامي هو الرئيس الحالي لفرع شركة "برونزويك" للاستشارات والعلاقات العامة في أوروبا والرئيس الشرفي لمؤسسة جاك دولور.

ورجح لامي أن يتوصل رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ومفاوض الاتحاد الأوروبي ميشال بارنييه إلى توافق قائلا "على الأرجح سيتوصل الطرفان إلى توافق في نهاية المطاف، لأن المواقف الصادرة حاليا مواقف مبدئية، كما في كل مفاوضات. كل يضع ملابسه الأكثر أناقة ويستعد للحرب".

وأضاف أن في بريكست يتم الأمر على النحو التالي "نريد قوانيننا الخاصة بنا لذلك أعدنا رسم الحدود".

وأضاف مدير منظمة التجارة السابق أنه "عليه، يصير السؤال مرتبطا بسماكة الحدود: في حال التباعد، ستكون سميكة. وفي حال التقارب، ستكون رفيعة. السويسريون والنرويجيون مثلا لا مشكلة لديهم في اتباع قوانيننا".

وتابع لامي أن "الصعوبة تكمن في أنه يجب على بوريس جونسون إخفاء مستوى التباعد. وفي حال كان واضحا، سيهاجمه أنصار بريكست بحجة أننا لا نتباعد بشكل كاف، وسيهاجمه أنصار البقاء في الاتحاد بحجة أننا نتباعد بشكل مبالغ فيه".

واستبعد لامي أن يتسبب عدم التوصل لاتفاق بين لندن وبروكسل مع نهاية السنة في نتائج كارثية قائلا "سيطبق الجانبان حينها نظام منظمة التجارة العالمية وهو ليس كارثيا لكنه أيضا ليس النعيم الموجود الآن".

وشدد لامي على أنه توجد طريقة للتوافق، وهي قابلة للتطبيق مشيرا إلى أنه على عكس بارنييه يُعد "جونسون مخادعا، شعبويا" مؤكدا أنه لا يجب الأخذ بما يقوله هذه الأيام.

وأضاف أن "الحل يتمثل في اتفاق يثبت مبادئ سنرى تأثيرها شيئا فشيئا، وسيتخذ بارنييه ضمانات كافية ضد حدوث إغراق بريطاني".

ولم يكتف لامي بالحديث عن الطرق التي ينبغي على البريطانيين والأوروبيين سلكها لتوخي خروج بريطاني غير منظم من التكتل الأوروبي.

وتمكنت بريطانيا من تنفيذ بريكست في الـ31 من يناير الماضي، ودخلت منذ ذلك الحين في مرحلة انتقالية تنتهي في ديسمبر المقبل تتفاوض خلالها من أجل اتفاقات تجارية مع أكثر من قوة عالمية على غرار الولايات المتحدة والصين وأستراليا لكنها ستكون قبل ذلك مُجبرة على خوض مفاوضات مع الأوروبيين لتحديد العلاقة المستقبلية بين الطرفين.

باسكال لامي

جونسون مخادع و يجب عدم الأخذ بما يقوله هذه الأيام

وأشار لامي إلى أنه "خلال الـ15 عاما القادمة، سيستمرون، داخل النظام السياسي البريطاني، في إطلاق تصريحات ضد بعضهم حول نجاح وفشل بريكست"، وتابع أن ذلك "سيكون له صدى عندنا، إنه أمر لا مفر منه".

وفي حديثه عن فرص المملكة المتحدة لتعويض ما ستخسره من خروجها من التكتل الأوروبي، ولاسيما إمكانية التوصل لاتفاق تجاري مع الولايات المتحدة قال لامي إن واشنطن ستطالب بدورها باتفاق يراعي تبني البريطانيين معايير مشابهة لمعاييرها.

وقال لامي "الولايات المتحدة أبعد من الاتحاد الأوروبي. لم تعد للمسافة أهمية مثل السابق، لكنها لا تزال مهمة".

وأضاف "تكمن المشكلة في المعايير والقواعد، سيقول الأميركيون: نريد تصدير دجاج معالج بالكلور، ولحم بقر يغذى بالهرمون، وزيادة أسعار الأدوية".

وتابع مدير منظمة التجارة السابق "في رأيي، لن يرضى الشعب البريطاني بتناول دجاج بالكلور لأنه يبقى، رغم كل شيء، حاملا لعقلية أوروبية.. ولن يصير البريطانيون أميركيين لزيادة مبادلاتهم مع الولايات المتحدة بنسبة 10 أو 15 بالمئة".

باريس تحاول منع الحراك العمالي من استعادة زخمه

باريس – أعلنت شرطة باريس الجمعة أنها قررت حظر مظاهرة يعتزم محتجو "السترات الصفراء" تنظيمها في وسط العاصمة الفرنسية اليوم السبت.

وقالت الشرطة إن المظاهرة المزمع تنظيمها السبت يمكن أن تتسبب في اضطراب في الشوارع في الوقت الذي يعتزم فيه المحتجون المشاركة في مسيرة بالقرب من مؤسسات عامة.

ويرى مراقبون أن عملية الحظر تأتي لمنع مساندة محتجي حراك "السترات الصفراء" للغاضبين على إصلاحات التقاعد الذين يعتزمون بدورهم مواصلة تحركاتهم لإرغام السلطات على التراجع عنها. وتظاهر الآلاف من الرافضين لإصلاحات التقاعد الخميس الذي تزامن مع مرور شهرين على انطلاق الحراك.

وتسعى السلطات إلى عرض مشروع القانون في هذا الشهر على البرلمان لكنّ الرافضين لا يزالون متشبثين بسحبه. وقد لعب أصحاب "السترات الصفراء" دورا كبير في هذا الحراك منذ انطلاقه.

رغم مرور أشهر على إخماد حراكهم إلا أن أصحاب "السترات الصفراء" نجحوا في خطف الأضواء من جديد بعد التحامهم مع الغاضبين على إصلاحات التقاعد مما أزعج السلطات الفرنسية.

المهاجرون يرغمون المجر على إعادة فتح الحدود

بودابست – أعادت الشرطة المجرية فتح معبر حدودي مع صربيا الجمعة، بعد يوم على إنهاء المئات من المهاجرين تظاهرة طالبوا خلالها بالدخول إلى المجر.

وجاءت التظاهرة بعد أسبوع من محاولة العشرات الدخول إلى المجر من معبر حدودي آخر خلال الليل، ما دفع عناصر الأمن لإطلاق نيران تحذيرية وهو ما أثار جدلا واسعا لدى الأوساط الحقوقية حول تصرف الشرطة المجرية.

وتشير الشرطة المجرية إلى ازدياد كبير في عدد محاولات الدخول إلى البلاد منذ ديسمبر.

ووصل المئات من الأشخاص، بينهم نساء وأطفال، الخميس إلى منطقة واقعة بين صربيا والمجر مطالبين بالسماح لهم بالعبور.

ولفّ المهاجرون أنفسهم بالبطانيات وجلسوا في خيام خلال اعتصام استمر عدة ساعات وسط الطقس البارد، بينما حمل الأطفال لافتات كتب عليها "نحن مجرّد لاجئين، لسنا مجرمين. هربنا من الحرب لا من الجوع".

وتشير منظمات تُعنى بالهجرة واللجوء إلى أن الحكومة المجرية التي يتزعمها الشعبوي فيكتور أوربان تشدد من إجراءاتها حيال المهاجرين.

ويثير وضع المهاجرين في المجر، المحتجزين في مخيمات حدودية، الكثير من القلق لدى المنظمات الحقوقية والأممية المتابعة لشؤون المهاجرين هناك.

وكان مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف قد أصدر بيانا في الثالث من مايو الماضي قال فيه إن المجر تتعمد حرمان طالبي اللجوء من عدد من حقوقهم الأساسية.

كما اتهم السلطات المجرية خصوصا بمنع الذين رفضت طلبات لجوئهم من الطعام أثناء انتظارهم للترحيل، في انتهاك للقانون الدولي.

وأفادت المتحدثة باسم مفوضية اللاجئين الصربية سفيتلانا باليتش أن المهاجرين الذين طالبوا بدخول المجر نقلوا في وقت لاحق على متن حافلات إلى مراكز استقبال في صربيا. وأضافت في تصريحات صحافية الجمعة أنه سيتم التعامل مع طلباتهم بذات الطريقة التي يتم من خلالها التعامل مع ملفات غيرهم من طالبي اللجوء.

وتشير المجر إلى أن أكثر من 3400 محاولة تمّت الشهر الماضي وحده لعبور الحدود، مقارنة بعدّة مئات كانت تتم كل شهر عام 2019.

وفي ذروة أزمة الهجرة عام 2015، أقام رئيس الوزراء المجري سوراً وضعت عليه أسلاك شائكة على الحدود البالغ طولها 175 كلم، والتي تعدّ من حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية.